



القطاعات تبدأ عملها في التاسعة ولا يسمح للموظفين المعينين من الحضور

الصالح بقرار وزاري: دوام «الداخلية» 4 ساعات يومياً

«الداخلية»: تسيير دوريات في السكن الخاص لتفعيل قرار حظر التجمعات

عبدالله قنيس - محمد الجلاهمة

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح قراراً وزارياً حدد بموجب ساعات عمل قطاعات الداخلية اعتباراً من التاسعة صباحاً وحتى الواحدة من بعد الظهر، على أن يتم تكليف نسبة مصددة بالحضور بما لا يتسبب في تراحم داخل مقرات العمل مع أعفاء آخرين وعدم السماح لهم بالدخول إلى مقرات أعمالهم.

إلى ذلك، قال مصدر أمني أن الوكلاء المساعدين سترفع لهم من مديري الإدارات كمشرفات بالموظفين الذين سيقومون بمباشرة أعمالهم وتسيير العمل وأخرى لن يتم إعفاؤهم من العمل وجاء نص القرار الوزاري الذي سيبدأ العمل



وزير الداخلية أنس الصالح

به يوم الأحد الموافق 28 الجاري كما يلي:
مادة 1: تكون مواعيد العمل في

مختلف قطاعات الوزارة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الواحدة مساءً بالنسبة للموظفين المدنيين المكلفين بالعمل. مادة 2: لا يسمح لغير الوارد أسماؤهم في جداول المكلفين بالعمل أو من تقرر إعفاؤهم للعمل بالدوام أو الحضور لمقر العمل. مادة 3: لو كليل الوزارة اتخاذ اللازم لتنفيذ ما ورد في دليل ديوان الخدمة المدنية بشأن إجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية. مادة 4: على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار.

على صعيد آخر، حذر مصدر أمني من مخالفة قانون القرار الوزاري رقم 2020/64 الصادر من وزارة الصحة والقاضي بمنع إقامة الحفلات بما فيها حفلات الاعراس

وغيرها سواء أقيمت في مكان عام أو خاص بما فيها الدبوانيات ومنع إقامة الولائم وحفلات الاستقبال. وأكد المصدر على صدور تعليمات إلى عموم رجال الامن بتطبيق القرار والتجول في المناطق السكنية وضبط أي متجاوزين للقرار 2020/64.

وذكر المصدر ان القانون رقم 1969/8 المتعلق بالاحتياطات الصحية الوقائية يعاقب من يتجاوز القانون بالحسب مدة لا تزيد على 3 اشهر وبغرامة لا تقل عن 50 ديناراً ولا تتجاوز 200 ديناراً او بإحدى العقوبتين. وتأتي التعليمات بشأن الانتشار داخل المناطق السكنية عقب الاحصائيات التي تشير إلى ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا من المواطنين.



وجهة نظر

شركاء في الجريمة

@aljalahmahq8
aljalahmahq8@hotmail.com

الأسبوع الماضي أنهت وزارة الداخلية ممثلة في قطاع الأمن الجنائي مشكورة نشاط عصابة مؤلفة من وافدين ومواطن

للنصب على عدد من الصيدليات، واستغلت العصابة حاجة المواطنين والمقيمين بشراء الكمادات والقفازات والمعقمات وإعادة بيعها خاصة مع القانون الذي صدر بالزامية ارتداء الكمادات في الأماكن العامة والمرافق الحكومية والخاصة، وتبين من التحقيقات ان العصابة نصبت على صيدليات بأن اشترت منها كميات كبيرة من هذه الأدوات والمواد وقدمت لها شبكات مزورة، يفترض في هذه القضية ان «الداخلية» أنجزت المهمة بأن ضببت متهمين عقب تقدم المجني عليهم او بعضهم ببلاغات رسمية أو شكاوى عن النشاط الإجرامي باعتبار ان ما قام به التشكيل يشكل جريمة نصب واحتيال

وجريمة شيك بدون رصيد، وحسب المعلومات التي وصلتني بأن عددا من الصيدليات تقدمت ببلاغات وأخرى تحفظت أو ترددت وكانت تسعى إلى ابتلاع عملية النصب، وهذا التردد باعتقادي لشعورهم بأنهم ما كان لهم ان يفعلوا ذلك. شخصياً أرى ان المتهمين والمجني عليهم شركاء في الجريمة، نعم شركاء ولا أبالغ حينما أقول أنني غير متعاطف مع الصيدليات التي تعرضت للنصب، وحسناً فعلت العصابة بهم لأن أصحاب

تلك الصيدليات باعوا ضمائرهم من أجل التريح في زمن الأزمة. لقد واجه العالم أزمة صحية غير مسبوقة بانتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد بين الملايين من البشر، ولعدم وجود اي علاج او لقاح حتى الآن، بقي الحل الأوحد في مواجهة هذا الفيروس القاتل هو وسائل الحماية.

لقد بذلت الدولة بمختلف أجهزتها جهوداً كبيرة في توفير الكميات التي تكفي حاجة المواطنين والمقيمين وبدأت بطرحها في الأسواق بحيث تباع لمن يرغب، وحينما يقوم أشخاص بحجبها للتريح واستغلال هذه الأدوات في الكسب فهم بذلك اُجرموا بحق المجتمع، كان الأجدد بهؤلاء الأشخاص النظر إلى المصلحة العامة وإعلاء الجانب الإنساني في هذه الأزمة.

الداخلية أنجزت ما عليها في هذه القضية، ولكن ما ارتكبه المجني عليهم في هذه القضية يجب ألا يمر مرور الكرام، بل واجب ان يقدموا للعدالة، ننتظر من وزارة التجارة او وزارة الصحة ممثلة في الرقابة الدوائية ان تعلن للرأي العام ما اتخذته من إجراءات حتى يكون هؤلاء عبءاً لغيرهم، ما صدر عن المجني عليهم في هذه القضية لا علاقة له بالتجارة بل هو استغلال أزمة تستدعي تكاتف الجميع لحلها لا أن تستغل في كسب المال.

رجح أن تكون المضبوطات أخفيت داخل الكابينة دون علمه

السائق المتهم بجلب 2 كيلو شبو ينفي أمام «المكافحة» العلاقة بالمخدرات



محمد الجلاهمة

علمت «الأنباء» ان السائق العربي المتهم بجلب 2 كيلو من مخدر الشبو نفى خلال التحقيقات معه تهمة جلب المواد المخدرة، مؤكداً عدم معرفته بهذه السموم، مرجحاً ان تكون المضبوطات أخفيت داخل كابينته القيادة من قبل أشخاص لا يعرفهم خلال توقفهم لفترة طويلة داخل العراق نظراً لإغلاق الحدود الكويتية أمامه لنحو شهرين.

وقال مصدر أمني ان مزيداً من التحقيقات سوف تجري مع السائق على ان يرفق محضر التحقيقات والتحريات التي تقدم بها رجال المكافحة معه، مشيراً إلى ان وضعية المخدرات داخل الكابينة وضعت بطريقة فنية واستغرقت بعض الوقت وهو ما يفتح الاحتمالات أمام صدق أو عدم صدق السائق، يشير إلى ان الوافد ويعمل سائق شاحنة

الشبو المضبوط من قبل جمارك العبدلي تم ضبطه من قبل رجال جمارك العبدلي لدى دخوله إلى البلاد ظهر امس الأول وتبين وجود 4 أكياس بها مخدر الشبو وتبلغ قيمة الكيلو سوقياً من هذه المادة نحو 25 ألف دينار.

ضبطوا داخل شقتين مع كميات من الزجاجات المعبأة والبراميل ومعدات التصنيع

إبعاد 5 آسيويين لإدارة مصنعين للخمور في المهبولة المعزولة



براميل من الخمور الجاهزة للتعبئة

سعود عبدالعزيز

أبلغ مصدر أمني ان هناك توجه لإبعاد 5 وافدين آسيويين ضبطوا خلال مداومة مصنعين للخمور المحلية في منطقة المهبولة المعزولة، واعتُرف الوافدون الخمسة بإدارتهم للمصنعين اللذين عثر بداخلهما على كميات كبيرة من الخمور الجاهزة للتعبئة وأخرى معبأة داخل زجاجات مياه صحية إلى جانب مواد وأدوات التصنيع. وبحسب مصدر أمني فإن معلومات وردت إلى مدير عام مديرية امن الأحمدى اللواء صالح مطر ومساعد العميد وليد شهاب عن استغلال شقتين متقابلتين في بناية بمنطقة المهبولة في تصنيع الخمور وبعد عمل التحريات والتأكد من استغلال الشقتين في إعداد الخمور تمت مدهامتهما وتوقيف الآسيويين الخمسة وجار إتلاف المضبوطات.

ضبط سكران داخل شاحنة في «الروضتين»

على خلفية قيادة مركبة تحت تأثير المشروبات الكحولية، وبحسب مصدر أمني، فإن عمليات الداخلية تلقى بلاغاً من العمليات يقيد بتوقيف قائد شاحنة بالقرب من بوابة الصابرية داخل المنطقة المحظورة وكان في حالة سكر بين.

أحمد خميس

اقتيد وافر هندي من مواليد 1976 إلى مخفر شرطة ميناء عبدالله تهيئدا لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وسط ترحيحات بأن يتم إبعاده عن البلاد وذلك

الأمن الجنائي ضبط تاجر مخدرات بـ18 كيلو حشيش وشبو

«المرور»: فحص المركبات من 8 صباحاً حتى 4 عصراً غداً



أعلنت الإدارة العامة للمرور عن استئناف اقسام تراخيص المركبات اعتباراً من غد الأحد من الساعة 8 صباحاً حتى 4 عصراً. وبحسب بيان أصدرته الإدارة العامة للمرور، فإن اقسام الفحص ستستقبل فقط المركبات التي انتهى تأمينها والتي يشملها قرار الإعفاء من الفحص على أن يكون الفحص اختياريًا لمن يرغب ومن دون ان يترتب على الفحص اي غرامات.

من جهة أخرى، وتأكيداً لما نشرته «الأنباء» امس بشأن احباط ضخ 18 كيلو شبو وحشيش وسلاحين نارين، اصدرت وزارة الداخلية بياناً بشأن القضية قالت فيه: ان قطاع الأمن الجنائي ممثلاً بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات تمكن من ضبط شخص

نقل بدورية إلى مستشفى العدان وأدخل «الإنعاش»

مواطن يستنجد بنقطة تفتيش لإصابته بطلق ناري في «الصباحية»

محمد الدشيش

اضطر أحد رجال الأمن نقل مواطن أصيب بطلق ناري بالدورية إلى مستشفى العدان، وذلك في عمل يؤكد المهام الإنسانية التي يبذلها رجال الأمن، ولاحقاً تم القبض على

مطلق النار وتبين أنه مواطن وأنه أطلق النار بسبب خلافات مالية بينه وبين المجني عليه، وتم تسجيل قضايا بحقه وهي: كسر حظر التجول، وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص، والشروع في القتل. 1675 واستناداً إلى مصدر أمني،

فإن إحدى نقاط التفتيش في منطقة أبو حليفة فوجئت بمركبة بها مواطن وأبلغهم بأنه يريد التوجه سريعاً إلى مستشفى العدان، وأنه لا يجوز إنذاً بالتجول، وأفاد بأنه مصاب بطلق ناري في القدم من قبل شخص حضر إليه بمسكنه.

واجهت صاحب المصنع بتلقي رشوة مقابل العمل كوسيط لإنجاز معاملات النائب

قضية البنغلاديشي.. «النيابة» تواجه شقيقة القيادي

بـ5 شيكات وتسدعي 3 للاستئناف برأيهم

عبدالكريم أحمد

أمرت النيابة العامة اول من امس باستمرار حجز النائب البنغلاديشي بقضية الاتجار بالبشر والقيادي بإحدى الهيئات الحكومية وشقيقته ومواطن صاحب مصنع وبنغلاديشي آخر، إلى غد الأحد على ذمة القضية. وذكر مصدر لـ «الأنباء» ان النيابة استدعت شقيقة القيادي بعدما ورد اسمها في التحقيقات، حيث ذكر شقيقها أن الشيكات

المسرووفة من المتهم عائدة لشركة شقيقته، وقد تمت مواجهة الأخيرة بتهمة تلقي الرشوة ومواجهتها بخمسة شيكات أربعة منها صادرة باسم الشركة والخامس بمبلغ 10 آلاف دينار، إلا أنها أنكرت الاتهام وذكرت أن هذه الشيكات نتيجة تعاملات تجارية بين شركة المتهم وشركتها وليس شخصية. وأضاف أنه تم سؤال البنغلاديشي الآخر كشريك للنائب، كما تم سؤال المواطن صاحب المصنع حول تلقي

تهمة الرشوة بعدما ذكر النائب اسمه وادعى أنه يساعده بتخليص المعاملات الحكومية كوسيط لديه علاقات واسعة، غير أنه أنكر الاتهام وأكد عدم تلقي أي رشوى وأنه على العكس كان يطالب البنغلاديشي بمبلغ مالي نتيجة تعاملات تجارية. ولفت المصدر إلى أن النيابة استدعت اول من امس ثلاثة قياديين للاستئناف بأقوالهم، آنان في هيئة القوى العاملة تم سؤالهما عن كيفية إدارة وتنفيذ العمود الحكومية، والآخر عن تقدير احتياجات كل شركة، والثالث عقيد في وزارة الداخلية كان مديراً لمكتب قيادي في الوزارة، وتم سؤاله عن طبيعة إنجاز والتأشيرات والإقامات في المكتب فرد بقوله ان هذا الأمر يتم بترتيب وإطار قانوني وهناك لجنة من عدة قياديين تشرف على هذا الأمر. وكشف أن مكتب النائب العام تلقى طلباً من وكيل المتهم البنغلاديشي المحامي ناصر الحصان، بوقف النشر الرشوة إليه.



المركبة في طريقها إلى كراج الحجز

رصدته إحدى الكاميرات الأمنية

تحرير 3 مخالفات جسيمة لمستهتر مجهول الهوية

سعود عبدالعزيز

أعلنت وزارة الداخلية عن أنها حررت 3 مخالفات جسيمة لشخص مجهول ارتكب وصلة استهتار خطرة، وأقامت إحدى كاميرات المراقبة بتوثيق الواقعة، وبحسب بيان للداخلية، فإن المخالفات التي سجلت بحق المخالف

هي الاستهتار والرعونة والإهمال في القيادة وتعريض حياته وحياة الآخرين للخطر وتظليل زجاج المركبة بشكل يخالف القانون. وأكد البيان ان بيانات المركبة لدى «الداخلية» بالكامل، وأن رجال الامن تمكنوا من ضبط المركبة وتمت إحالتها إلى كراج الحجز، فيما جار ضبط قائدها.



مشاهدة الفيديو